جَامِعة عَين شمس

كلية الآداب – الدراسات العليا

قسم علم الاجتماع

المتغيرات الاجتماعية المحددة للوعي السياسي وعلاقته بالمشاركة السياسية لدى الشباب العماني

" دراسة ميدانية لعينة من الشباب بمحافظة مسقط "

رسالة مقدمة من الطالب / سالم بن تمان بن محاد العمري

لنيل على درجة الماجستير في علم الاجتماع

تحت إشراف

أ.د/ علي محمود أبوليلة — أستاذ علم الاجتماع بالقسم

د. صفا الفولي — مدرس علم الاجتماع بالقسم

القاهرة

يناير ٢٠١٥

جَامِعة عَين شمس

كلية الآداب – الدراسات العليا

قسم علم الاجتماع

رسالة ماجستير

- **اسم الباحث : سالم بن تمان بن محاد العمري**
- **اسم الرسالة : المتغيرات الاجتماعية المحددة للوعي السياسي وعلاقته بالمشاركة السياسية لدى الشباب العماني. " دراسة ميدانية لعينة من الشباب بجامعة السلطان قابوس "**
- **اسم الدرجة العلمية : ماجستير**
- **لجنة المناقشة والحكم على الرسالة :**

أ.د/ علي محمود أبوليلة	**مشرفا ورئيسا**
أ.د / عبدالوهاب جودة عبدالوهاب	**عضوا**
أ.د / نجلاء عبدالحميد راتب	**عضوا**

الدراسات العليا

ختم الإجازة : أجيزت الرسالة بتاريخ / /

موافقة مجلس الكلية موافقة مجلس الجامعة

جَامِعة عَين شمس

كلية الآداب – الدراسات العليا

قسم علم الاجتماع

صفحة العنوان

- **اسم الباحث : سالم بن تمان بن محاد العمري**
- **الدرجة العلمية : الماجستير في الآداب**
- **قسم : علم الاجتماع**
- **الكلية : الآداب**
- **الجامعة : جامعة عين شمس**
- **سنة التخرج : 2015**

إهداء

إلى وطني الغالي عُمان — الذي أفخر بالإنتماء إليه...
حفظه الله وأدام نعمة الإستقرار والأمان عليه

إلى روح والدتي الغالية : ربي ارحمها كما ربتني صغيرا

إلي روح استاذي الغالي الراحل : علي محمود أبو ليله

إلى جميع أفراد أسرتي العزيزة التي ساندوني وتحملوا معي مشقة العناء ...

إلى أسرة مجلس الدولة العماني: صاحب الفضل

إلى كل من وقف بجانبي .... تحية إجلال وعرفان

شكر وتقدير

بداية ، أحمد الله واشكره جل جلاله، أن من عليا بالتوفيق في اتمام هذا العمل المتواضع، كما أشكر الله تعالى أن وهبني شخصية علمية جليلة تكفيني فخرا واعتزاز؛ لتفضله بالإشراف العلمي على رسالتي وهو أستاذي الجليل الراحل الأستاذ الدكتور / علي محمود أبو ليلة، أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب جامعة عين شمس، فله مني صادق الدعاء أن يتغمدة الله بواسع المغفرة والرحمة وله كل الشكر والتقدير والامتنان على كل ما أسداه لي من نصائح وتوجيهات سديدة، كانت عونا لي على إنجاز هذا العمل، فقد كان نعم الموجه والمرشد، فرحمة الله تغشى روحه الطاهرة.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير للدكتورة / صفا الفولي، المدرس بكلية الآداب جامعة عين شمس، على تفضلها بالموافقة على الإشراف على هذه الدراسة، وتوجيهاتها السديدة للباحث، فكان لتوجيهاتها عظيم الأثر.

ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أتوجه بأصدق عبارات الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور / عبد الوهاب جودة عبد الوهاب، لتفضله بقبول الموافقة على مناقشة هذه الرسالة. كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير للدكتورة / نجلاء عبد الحميد راتب لتفضلها بقبول الموافقة على مناقشة هذه الرسالة.

كما أتقدم بخالص شكري وتقديري لجميع أعضاء أسرة قسم علم الاجتماع بكلية الآداب جامعة عين شمس، على نصائحهم لي أثناء أعداد الرسالة. وكل الشكر والتقدير لأسرة الدراسات العليا بكلية الآداب جامعة عين شمس، ولجميع العاملين بالمكتبة المركزية بجامعة عين شمس، والعاملين بالمكتبة الرئيسية بجامعة السلطان قابوس، وأساتذة علم الاجتماع بجامعة السلطان قابوس على ما قدموه من مساعدات في تحكيم أدوات البحث.

ولا يفوتني أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير والعرفان لروسائي وزملائي بمجلس الدولة العماني، وعلى رأسهم معالي/ الدكتور يحيى بن محفوظ المنذري، رئيس مجلس الدولة، وسعادة الدكتور / خالد بن سالم السعيدي، الأمين العام للمجلس، على ما قدموه لي من دعم ورعاية ومساندة واهتمام في سبيل إنجاز هذه الرسالة في مختلف مراحلها.

كما لا يفوتني تقديم الشكر والامتنان إلى أسرة سفارة سلطنة عمان بجمهورية مصر العربية، والملحقية الثقافية بالقاهرة، والعاملين بهما على ما قدموه من دعم وتسهيلات لي طوال فترة الدراسة.

الباحث

مقدمة الدراسة

يمثل كل من الوعي والمشاركة السياسية أحد أهم المداخل في علم الاجتماع السياسي في الوقت الراهن، وخاصة لدى باحثي العلوم السياسية والاجتماعية لد راسة الثقافة السياسية للشعوب، سواء المتقدمة أو النامية، وذلك بغرض الوقوف على درجة وعي هذه الشعوب وتقدمها، لوضع الحلول الكفيلة بتطوير تلك الثقافة وتنميتها نحو منحى اكثر ديموقراطية وحداثة. إن دراسة مكونات الوعي السياسي لدى هذه الشعوب، وطبيعة عمل وآليات النظام السياسي لديها من خلال مدخلات ومخرجات العملية السياسية ، يهدف إلى الاطلاع على مستوى تقدم تلك الثقافة السياسية التي وصلت إليها هذه الشعوب و الى قياس مستوى الوعي الديموقراطي الذي تتمتع به سلوكا وممارسة.

لاشك أن الوعي السياسي يشكل بحد ذاته موضوعا مهما في الفكر السياسي من حيث تأثيره في الأحداث السياسية ومعطياتها، بل يعد ضرورة حياتية في مجتمعات العالم الثالث في الفترة الراهنة؛ نظرا لأن هذه المجتمعات تمر بتحديات كبيرة على مختلف المستويات الفكرية والثقافية والاقتصادية والمعرفية. فعلى الرغم من وجود الكثير من النظريات في المنطقة العربية إلا أن التطبيق مازال بعيدا، بل صعب التحقيق، وظل أمرا مرهونا بعقلية الافراد من جه، والسياقات الاجتماعية والفكرية والانفتاح السياسي من جهة أخرى

ويلعب الوعي السياسي لدى الأفراد دورا محوريا في مستوى المشاركة السياسية لأفراد المجتمع، ويعد محددا لها، كما يسهم في قدرة الأفراد والجماعات على الاندماج في عمليات صنع السياسات واتخاذ القرار بكل مناحي الحياة. فالمتتبع لوضعية الشباب العربي اليوم، يرى اهتمامات الشباب وأولوياتهم موجهة نحو الملاعب وكرة القدم، ومتابعة الأفلام والكليبات والأغاني، ومتابعة الموضة، والانصراف عن الثقافة والفكر والقراءة، ومتابعة القضايا الاجتماعية، ومن ثم انخفاض مستويات الوعي السياسي، الأمر الذي يؤثر بدوره على مستوى المشاركة السياسية، والاندماج والمشاركة في عمليات تطوير المجتمع، عن طريق تشكيل الجمعيات والنقابات والنوادي لتكون وظيفتها نشر التوعية السياسية بين الأوساط الشبابية.

ونظرا لأهمية الوعي السياسي، يجب توافر ثقافة سياسية قائمة على توضيح المفاهيم الصحيحة بصورة علمية وأكاديمية للمواطنين؛ حتي تصبح عاملا مساعدا لأفراد المجتمع للانخراط في العمليات السياسية والاجتماعية، بالإضافة إلى تحويل الرأي العام الشعبي إلى قوة مساندة لخطط التنمية، فالوعي السياسي يساعد الأفراد على استيعاب الواقع السياسي المحلي والدولي بعيدا عن الشعارات والنظرة العاطفية.

وتُعد المشاركة السياسية أحد الأبعاد المهمة لتحديد السلوك السياسي للأفراد، كما أنها أحد المحاور الأساسية في مجال اهتمام علم السياسة والعلوم الاجتماعية، خاصة علم الاجتماع السياسي. وتتفق الدراسات و الآراء على تأكيد الدور الإيجابي للفرد في الحياة السياسية من خلال حق الترشيح أو التصويت في الانتخابات، أو الاهتمام بالقضايا والأمور السياسية ومناقشتها مع الآخرين، أو العضوية في

المنظمات والاتحادات والروابط الاجتماعية؛ فهي محاولة للتأثير على متخذي القرار. والمشاركة عملية إرادية واعية وتأكيد للحق الديمقراطي لأفراد المجتمع، و هي ركيزة أساسية من ركائز الديمقراطية [1]. فالمشاركة السياسية لا تعني مشاركة كل المواطنين في كل الأنشطة والمجالات السياسية المختلفة في كل الأوقات فحسب، بل تعنى مشاركة أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع في أكبر عدد ممكن من هذه الأنشطة والمجالات، بقدر ما تسمح به استعدادات هؤلاء الأفراد وقدراتهم وميولهم[2].

ويوجد شبه إجماع بين الباحثين على بعض صيغ المشاركة السياسية التي تمكننا من دراستها وتحديد كافة العوامل السياسية و الاجتماعية والتاريخية التي تسهم فيها: كالتصويت في الانتخابات، والانتماء الحزبي، وعضوية المنظمات السياسية. وهذه الصيغ من المشاركة ترتبط بآليات العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني وطبيعة الممارسة السياسية السائدة، وهذا يضفي طابعاً مؤسساتياً على المشاركة [3]. وتتوقف ممارسة الفرد لسلوك المشاركة السياسية - كعملية مكتسبة – على توافر القدرة والدافع لدى الفرد، والفرص التي يتيحها المجتمع بتقاليده وأيديولوجياته، وكذا الظروف التي تحددها طبيعة المناخ السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي السائد في المجتمع، ومن هنا تبرز أهمية التنشئة الاجتماعية ودورها في خلق سلوك المشاركة وتكوينه، إذ أنها تزود الفرد بالمثيرات التي يستقبل من خلالها قيم المشاركة، وكلما زادت هذه القيم ازداد احتمال مشاركة الفرد في الأنشطة والمجالات المختلفة، وازداد عمق هذه المشاركة[4].

وتتحد المشاركة السياسية بمجموعة من المحددات الاجتماعية، كالنوع، ودرجة التعليم، والمستوى الحضاري والثقافي، والمستوى الاقتصادي وغيرها من المتغيرات الاجتماعية، علاوة على مستوى الوعي السياسي لدى أفراد المجتمع. فتتباين درجة المشاركة السياسية بتباين النوع، فهي تختلف بين كل من المرأة والرجل تبعاً لمستوى الإمكانيات والوسائل المادية والاجتماعية المتاحة في المجتمع، كذلك تبعاً لوضع المرأة وتبعاً لنوع العمل سواءً كان هذا العمل خارج المنزل أو داخله، ولا يمكن تفسير العلاقة بين عمالة المرأة والمشاركة أو الممارسة السياسية دون الرجوع للخلفية التاريخية والثقافية التي أهلت المرأة في الوقت الحاضر لهذه المشاركة[5].

وتعد سلطنة عمان من الدول التي تمتلك تاريخ طويل في المجال السياسي بسبب موقعها الجغرافي، والذي يعتبر من أحد الاسباب الرئيسية التي جعلت من سلطنة عمان بلدا سياسيا بكل ما تعنيه الكلمة. لقد عرفت سلطنة عمان بتاريخها القديم أعرق الحضارات الإنسانية ، شُيِّد على إثرها دول وممالك قوية كدولة اليعاربة والنباهنيين، والبوسعيد، كانت تلك الدول لا تقل حداثة وتطورا من حيث طبيعتها وخصائصها ووظائفها وقوتها وديموقراطيتها عن الدول الحديثة في العصر الراهن، إلا أنها لم تستمر نتيجة لعوامل

---

[1] - عزيزة محمد السيد (1993): البناء النفسي للنشيطين سياسياً-دراسة ميدانية في مجال السلوك السياسي- أعمال المؤتمر السنوي السابع للبحوث والدراسات السياسية، 1993، ص 29.

[2] - محمد سيد عتران (1991):دور الاتصال في عملية المشاركة السياسية و الاجتماعية والاقتصادية – دراسة تطبيقية على قريتين مصريتين، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 1991، ص 2..

[3] - أماني قنديل (1992):المشاركة السياسية وتقويم الممارسات الحزبية لدى عينة من أعضاء الجماعات المهنية، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد(29)، العدد الأول، 1992، ص 5-6.

[4] - محمد سيد عتران: دور الاتصال في عملية المشاركة السياسية و الاجتماعية والاقتصادية، مرجع سابق، ص 5.

[5] - سامية خضر صالح (1989):التنشئة السياسية للنشء – دراسة تطبيقية على تلاميذ الصف الثاني الإعدادي، ط(1)، القاهرة، دار العدد لخدمات الطباعة، 1989، ص 125.

ومحددات ذاتية وخارجية، اقتصادية وسياسية واجتماعية، التي عملت على عزل عُمان عن العالم ، وقد أدى هذا العزل إلى تأخر المجتمع العماني عن ركب الحضارة الإنسانية، وعدم الاستفادة من التطورات الحديثة في جميع مناحي الحياة، وهذا أدى إلى تكوين بنيات تقليدية متأخرة في جميع جوانب البناء الاجتماعي.

ومع بزوغ عصر النهضة المباركة في بداية السبعينيات بتولي صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد مقاليد الحكم، مستندا إلى رؤية سياسية حكيمة، قوامها التسامح داخليا وخارجيا، والتأليف بين قطاعات المجتمع وفئاته المختلفة، والعمل على إدماج كافة الشرائح الاجتماعية في عمليات التنمية والنهوض بالمجتمع، كان لزاما أن يبنى نظام تعليمي متطور، يستطيع أن يطور إنسانا متعلما وقادرا على استيعاب التطورات المتقدمة في التكنولوجيا، والقدرة على الاستفادة منها في تطوير ذاته وتطوير مجتمعه، بالإضافة إلى قدرته على تثقيف نفسه وتنمية وعيه بقضايا المجتمع والعالم على كافة الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ونظرا لتركيز القيادة العمانية على تطوير الإنسان، وتزويده بكافة المعارف والقدرات التي تمكنه من الإسهام في تنمية مجتمعه، حاولت الدولة العمانية تهيئة المجال الضامن لذلك، فانتهج جلالة السلطان قابوس بن سعيد " **استراتيجية النسيم المنعش** " على حد تعبير بليخانوف [6]، والتي انتهج فيها التخلي عن الدعاوى الإقليمية حيال دول الجوار، وتوطيد العلاقات الدبلوماسية مع كافة الدول الشقيقة والصديقة، وتخليص البلاد من الشوائب السياسية والمواجهات الاستنزافية، والتركيز على تنقية الأجواء الداخلية وتهيئتها لعمليات التنمية القائمة على استراتيجيات طويلة المدى، تهدف الى الارتقاء بمستوى المواطن العماني([7]): تعليميا، واقتصاديا، واجتماعيا، وسياسيا، الأمر الذي ساعد على نمو وعي الانسان العماني وتفعيل مشاركته الاجتماعية في عمليات التنمية.

وعلى الرغم من انتقال سلطنة عمان من حالة المجتمع التقليدي إلى الحالة الحديثة، منذ بداية النهضة العمانية في عام 1970م، والتي انتهجت في بنائها نهجا مؤسسيا، والانتقال من الدولة القائمة على القبيلة والأسرة إلى الدولة القائمة على المؤسسات والقانون، أي دولة المؤسسات، والتي مر عليها ما يربوا عن أربعة وأربعون عاما من الانجازات – على الرغم من ذلك- إلا أن الطموحات لدى القيادة العمانية مازالت تطمح في تحقيق المزيد من الانجازات على صعيد المشاركة في صنع القرارات المناسبة، وإدماج المواطن العماني في عمليات التنمية، والمشاركة في اتخاذ القرار، وقد تجلى ذلك في مشاركة المواطنين بمختلف الولايات العمانية في عرض القضايا والتحديات التي تواجههم من خلال اللقاءات السنوية المباشرة مع القيادة الحكيمة عبر آلية " الجولات السلطانية " والتي يقوم بها صاحب الجلالة " السلطان قابوس بن سعيد المعظم "، يلتقي من خلالها بكافة شرائح المجتمع في مناطقهم، يسمع لكل ما يجول في خاطرهم، ويقف القائد بنفسه ومباشرة على مختلف المشكلات التي تعترض المواطن في موطنه، ويأمر أعضاء الحكومة المسؤولين بأهمية النظر في كل ما يعرضه المواطن من مشكلات أو متطلبات. وتعكس هذه العملية العلاقات الحميمة بين القائد وشعبه، ومن ثم تفعيل عملية المشاركة السياسية.

---

[6] - سرجي بليخانوف، مصلح على العرش: قابوس بن سعيد، ترجمة خيري الضامن، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة 2004، ص 273

[7] - عبدالوهاب جودة الحايس، النسق الاقتصادي العماني، في كتاب المجتمع العماني المعاصر، جامعة السلطان قابوس، 2007، صص 77-80.

ومما يشير إلى حرص القيادة على أهمية تفعيل المشاركة السياسية، ما أكدت عليه كلمة صاحب الجلالة أثناء ترأسه لجلسة الانعقاد السنوي لمجلس عمان في أكتوبر 2011 بحصن الشموخ بولاية منح، فيما يتعلق بالقضايا المركزية التي تهم المواطن العماني، وتعميق الثقة في وعيه وقدراته، وإحساسه بالمسؤولية والواجب نحو مجتمعه. وفي سبيل تحقيق ذلك، تطرقت كلمته إلى التطلع لمزيد من الإسهام والمشاركة في صنع القرارات المناسبة التي تخدم مصلحة الوطن والمواطن، وذلك بإعطاء مزيد من الصلاحيات الموسعة لمجلس عمان في الرقابة والتشريع على ضوء المرسوم السلطاني السامي رقم (99/ 2011)[8]، وضرورة الاهتمام المستمر بتنمية الموارد البشرية، وإعطائها أولوية قصوى في الخطط والبرامج التنموية باعتبار الإنسان هو جوهر التنمية، وحجر الأساس في كل بناء تنموي، وهو قطب الرحى الذي تدور حوله كل أشكال التنمية.

وقد حظي الشباب بأهمية خاصة في كلمة القائد أمام مجلس عمان، فقد أكدت كلمته السامية على أن المرحلة القادمة سوف تشهد اهتمام ورعاية أوفر تهيئ مزيدا من الفرص للشباب من أجل تعزيز مكتسباته في العلم والمعرفة، ومن ثم زيادة الوعي الاجتماعي عامة، والوعي السياسي خاصة. وبناء على ذلك أوصى بضرورة إجراء تقييم شامل للمسيرة التعليمية من أجل تحقيق تلك التطلعات، منطلقا من مبدأ " التعليم هو الركيزة الأساسية للتقدم والتطور، وإيجاد جيل يتحلى بالوعي والمسؤولية، ويتمتع بالخبرة والمهارة، ومستوى معرفي راقٍ "[9]. وبالطبع يأتي على رأس هذه التنمية، تنمية وعيه السياسي، وإيجاد السبل الكفيلة بتعزيز مشاركته السياسية والاجتماعية وتفعيلها، وبناء على هذه المنطلقات، جاء التوجيه السامي بإنشاء قسم للعلوم السياسية ضمن تطوير كلية للاقتصاد والعلوم السياسية خلال 2012م، وإنشاء اللجنة الوطنية للشباب بموجب المرسوم السلطاني رقم (2011/117) عام 2011 [10]. كما أكد جلالته في كلمته على التمسك بمبدأ " **حرية التعبير** "، واعتبره من أولويات الركائز التي قامت عليها النهضة العمانية، وأكد من جديد أهمية حرية التعبير وضمان القضاء على معوقاته التي تحكم عليه وعلى الفكر بالمصادرة والإقصاء أو التهميش، مشروطا بالاتزان والوسطية، وعدم الغلو والتطرف، أو إلغاء الآخر من أجل سيادة الذات، أو سيادة الرأي الواحد، لأنها كلها معاول هدم ولو بعد حين.

وفي إطار تفعيل المشاركة السياسية للمواطن العماني وتعزيزها، خطت الدولة العمانية خطوة نحو تعديل نظام الشورى والقواعد المنظمة له، حيث منح مجلس عمان (الدولة والشوري) صلاحيات تسهم في تضمين الشراكة الحقيقية في صنع القرار، كما تم إعادة تعديل النظام الاداري والتقسيمات الادارية للدولة؛ لتعزيز المشاركة الشعبية في التنمية وصنع القرار، ومن ثم تعزيز المشاركة السياسية، وذلك بإصدار قانون المجالس البلدية وفق المرسوم السلطاني رقم (116 / 2011)[11]، والذي قضى بتحويل المناطق إلى محافظات، وتنظيم عمل المحافظين بالاتجاه نحو اللامركزية، وإعطاء المواطن القدرة على القيام بما يحتاج إليه من التنمية، ومن ثم تم تدشين مرحلة جديدة من المشاركة الشعبية، والتكامل بين فئات المجتمع

---

[8] - وزارة الشؤون القانونية، المرسوم السلطاني رقم (99/ 2011)، الخاص بتعديل بعض أحكام النظام الأساسي للدولة، في الباب الخامس، وزارة الشؤون القانونية، مسقط، 2011.

[9] - قابوس بن سعيد، النطق السامي، الكلمة السامية أمام مجلس عمان بحصن الشموخ في ولاية منح، وزارة الإعلام، مسقط، سلطنة عمان

[10] - وزارة الشؤون القانونية، المرسوم السلطاني رقم (2011/117) الخاص بإنشاء اللجنة الوطنية للشباب.

[11] - المرسوم السلطاني رقم (116 / 2011)، بشأن قانون المجالس البلدية، وزارة الشؤون القانونية، أكتوبر، 2011، مسقط، سلطنة عمان.

والمؤسسات الحكومية، حيث يقوم المجلس البلدي بدور مجلس الشورى في رسم خطط التنمية، ومن ثم تفعيل دور المواطن في المشاركة التنموية والسياسية.

وفي إطار تلك الجهود الحكومية لتفعيل المشاركة السياسية وزيادة الوعي السياسي للمواطن العماني، منح المشرع للناخب حق اختيار المرشح الأنسب، الذي يعبر بالفعل عن إرادته، بعد أن حدد له الشروط الأساسية التي يجب أن تتوافر في المرشح أو الناخب، حيث حددت المادة الثامنة من المرسوم السلطاني رقم (2011/116)[12] هذه الشروط ومن بينها: أن يكون على مستوى مقبول من الثقافة والوعي. وتعد المجالس البلدية وما تقوم به من إجراءات وعمليات أحد الآليات المهمة لتأدية الدور الفعال في عملية التنمية باعتبارها المحاكاة الفعلية لمشاركة المواطن في اتخاذ القرار، وبالتالي المشاركة في الحياة السياسية في المجتمع، فعن طريقها سيتم تنفيذ خدمات الصالح العام، وتحقيق آمال المواطنين بواسطة مرشحيهم، الذين سيعبرون عن آرائهم وإرادتهم في الأمور التي تمسهم بشكل مباشر.

ورغم الإنجازات والطموحات التي شهدتها سلطنة عمان على الصعيد التنموي عامة، والصعيد السياسي خاصة، إلا أن الوعي السياسي لدى الشباب العماني مازال دون الطموحات التي تنشدها الدولة، وليس عند المستوى الذي يؤهل الشباب إلى الانخراط في العمليات السياسية بالكفاءة المطلوبة، أو الاندماج المسؤول في العمليات السياسية والمشاركة في مختلف الأنشطة المتعلقة بالسياسة؛ ذلك أن المشاركة السياسية محكومة بمجموعة من المتغيرات الاجتماعية، التي تحد أو تزيد من فاعلية المشاركة السياسية والوعي السياسي لدى أفراد المجتمع، خاصة فئات الشباب الذي يعول عليهم قيادة المستقبل، وتحمل أعباء مهمة إنجاز أهداف التنمية وخططها.

من هذا المنظور السابق، سعت الدراسة الراهنة الى: محاولة الكشف عن المتغيرات الاجتماعية المحددة للوعي السياسي والمشاركة السياسية لدى الشباب العماني، والكشف عن مستوى الوعي السياسي لديهم، بالإضافة إلى الوقوف على أهم العوامل المساعدة على المشاركة السياسية من جهة، والكشف عن التحديات التي تحد من مستوى مشاركة الشباب سياسيا، علاوة على الكشف عن العلاقة الارتباطية بين التقدم التقني في تكنولوجيا المعلومات، والشبكات الاجتماعية ومستوى المشاركة السياسية للشباب في سلطنة عمان.

ولتحقيق هذه الأهداف، استندت الدراسة على المنهج العلمي في تشخيص حالة الوعي السياسي والمشاركة السياسية لدى الشباب، معتمدة على الدراسة الوصفية، باستخدام منهجية المسح الاجتماعي بالعينة، عن طريق استخدام أداة الاستبيان في جمع البيانات الإمبيريقية، بالإضافة إلى بعض المقابلات الفردية المباشرة. وقد حددت الدراسة مجالاتها على النحو الاتي:

- **المجال المكاني:** وقد تم تحديده في جامعة السلطان قابوس، باعتبارها الجامعة الحكومية الوحيدة بالسلطنة حاليا، وهي الجامعة الأم، وتضم طلابا من جميع ولايات السلطنة، وفق قواعد تنظيمية في الاختيار وفق نظام القبول الموحد لخريجي شهادة الدبلوم (الثانوي)، وتقبل عدد محدد وفق مستوى

[12] - المرجع السابق، المادة الثامنة